اليمن ـ حالة الطوارئ المُعقدة

نشرة الوقائع رقم 5، للسنة الماليَّة 2016 | **28 كانون الثاني/يناير 2016**

التمويل الإنساني
استجابةً لأزمة اليمن للسنة المالية 2015

USAID/OFDA[1]	$62,029,644 دولار
USAID/FFP[2]	$71,486,457 دولار
State/PRM[3]	$45,300,000 دولار
$178,816,101	

أهم الأحداث

- برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة يقدم مساعداتٍ غذائية طارئة للمناطق السكنية التي يحاصرها الحوثيين في مدينة تعز
- توجه بعثة أُممية رفيعة المستوى إلى محافظتي إب وتعز، وإجراء تقييماً لأحوال المناطق المحاصرة في مدينة تعز
- الأمم المتحدة تؤجل محادثات السلام حول اليمن إلى أجلٍ غير مُسَمّى

نظرة موجزة على الأعداد

26 مليون نسمة
العدد التقريبي لسكان اليمن بحسب
مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) – تشرين الثاني/نوفمبر 2015

21.2 مليون
عدد الذين بحاجة لمساعداتٍ إنسانية عاجلة
مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) – تشرين الثاني/نوفمبر 2015

19.3 مليون
عدد الأشخاص الذين بحاجة لخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة العامة
مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) – تشرين الثاني/نوفمبر 2015

14.1 مليون
عدد الذين يفتقرون للرعاية الصحية الأساسية
مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) – تشرين الثاني/نوفمبر 2015

6 مليون
عدد الذين بحاجة لمساعداتٍ غذائية طارئة
شبكة نظم الانذار المبكر بالمجاعة – تشرين الثاني/نوفمبر 2015

2.5 مليون
عدد الأشخاص النازحين داخلياً في اليمن
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، المنظمة الدولية للهجرة – كانون الأول/ديسمبر 2015

8.8 مليون
عدد الأفراد الذين تلقوا المساعدات الإنسانية خلال العام 2015
مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) – كانون الثاني/يناير 2016

أبرز التطورات

- ذكرت تقارير برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة (WFP) الشريك لمكتب الغذاء من أجل السلام التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، أن قافلة تتألف من 12 شاحنة تمكنت من دخول منطقتي القاهرة والمظفر المحاصرتين من قبل الحوثيين بمدينة تعز في 21 كانون الثاني/يناير، حيث قدمت القافلة حصصاً غذائية إلى 3,000 أُسرة، أي ما يكفي لسد حاجة 18,000 فرد لمدة شهرٍ واحد. وتتضمن الحصص الغذائية الطارئة القمح والبقوليات والسكر والزيوت النباتية. لقد عمل برنامج الأغذية العالمي منذُ كانون الأول/ديسمبر عام 2015 على تقديم مساعدات غذائية طارئة لبعض المناطق في مدينة تعز، غير أن القتال الدائر والحصار والعوائق البيروقراطية حالت جميعاً دون قدرة هذه الوكالة الأممية من الوصول إلى المناطق المحاصرة. ووفقاً لشبكة نظم الانذار المبكر بالمجاعة (FEWS NET)، تعاني غالبية الأُسر في مدينة تعز حالة طوارئ من المستوى الرابع لانعدام الأمن الغذائي، المعروف مختصراً بـ IPC 4 ضمن مستوى التصنيف المرحلي المتكامل لحالة انعدام الأمن الغذائي[4].
- عاد نائب رئيس حكومة الجمهورية اليمنية خالد بحاح مع أعضاء من مجلس وزراء الحكومة إلى مدينة عدن الساحلية جنوب اليمن في 25 كانون الثاني/يناير. وتهدف عودة نائب الرئيس ومسؤولين آخرين إلى إظهار وتأكيد تواجد لحكومة دائمة في عدن، وفقاً لتقارير وسائل الإعلام الدولية، ورغم الأنباء الواردة لم يقدم المسؤولون أية معلومات أخرى حول الجدول الزمني المتوقع.
- أرجأت الأمم المتحدة جولة محادثات السلام المنتظرة بين حكومة الجمهورية اليمنية وممثلي الحوثيين وغيرهم من الجهات ذات العلاقة إلى أجلٍ غير مُسمَّى، نظراً للخلافات المستمرة بشأن موعد ومكان انطلاق المحادثات. وبالرغم من توقعات الأمم المتحدة باستئناف المفاوضات مع نهاية شهر كانون الثاني/يناير، إلا أن موعد انعقاد الجلسة لا يزال غير محدد حتى هذه الساعة.

[1] الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية / مكتب المساعدات الأمريكية الخارجية للكوارث (USAID/OFDA).
[2] الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية / مكتب الغذاء من أجل السلام (USAID/FFP).
[3] مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية (State/PRM).
[4] يُعرف مختصر التصنيف المرحلي المتكامل لحالة أو مستوى الأمن الغذائي بـ (IPC)، وهو أداة دولية مختصرة لتصنيف شدة وحجم انعدام الأمن الغذائي. وتتشابه وحدات قياس (IPC) في مختلف البلدان، حيث تتراوح كحد أدنى من IPC 1 إلى حد المجاعة الأعلى IPC 5.

ظروف انعدام الأمن وجهود إيصال المساعدات الإنسانية

- اختتم منسق الأمم المتحدة المقيم للشؤون الإنسانية في اليمن جيمي ماكغولدريك إلى جانب مسؤولين رفيعي المستوى من الأمم المتحدة أيضاً، بعثتهم لمحافظتي إب وتعز في 21 كانون الثاني/يناير، والتي شملت مقاطعة في مدينة تعز تضم في حدودها ثلاث مديريات كان من الصعب إمدادها بالمساعدات الإنسانية لعدة شهور. وكان الغرض من الزيارة الاجتماع بالسلطات المحلية والجماعات المسلحة ومناقشة قضايا وإمكانيات إيصال المساعدات وتقييم الأوضاع الإنسانية. وقال المبعوث الأممي ماكغولدريك أن بضعة محال تجارية لا تزال مفتوحة في تلك المقاطعة من مدينة تعز، وأن هناك نقصاً واضحاً في المعروض من المواد الغذائية والسلع الأساسية الأخرى، علماً أن السيد ماكغولدريك لاحظ أثناء جولته أيضاً أن الناس يجلبون الأغذية واسطوانات غاز الطهي والسلع الأخرى إلى هذه المدينة. وتجدر الإشارة إلى أن هناك نقص واضح في الخدمات الأساسية أيضاً، مما يعوق إمكانيات الحصول على الوقود والرعاية الصحية والمياه. وزار وفد الأمم المتحدة مستشفى الثورة العام في المدينة، الذي تعرض مؤخراً للأضرار الناجمة عن الصراع. ويعاني هذا المستشفى الذي يُـعَدُّ واحداً من بين بضعة مؤسسات صحية عاملة في هذه المنطقة المحاصرة، نقصاً في الإمدادات والمستلزمات الطبية والصيدلانية، وفقاً للأمم المتحدة. وعقب انتهاء البعثة ناشَدَ منسق الشؤون الإنسانية ماكغولدريك جميع السلطات والأطراف المسلحة المنضوية في هذا النزاع للسماح بإيصال المساعدات الإنسانية على نحوٍ منتظم ومستمر إلى مدينة تعز. كما دعت الأمم المتحدة من جانبها أيضاً جميع أطراف النزاع إلى احترام القانون الدولي الإنساني (IHL) والامتناع عن استهداف البنية التحتية المدنية.

- قامت منظمة أطباء بلا حدود (MSF) في 16 كانون الثاني/يناير بإيصال إمدادات طبية إلى المناطق المحاصرة في مدينة تعز، حيث تـُعَدُ هذه الشحنة هي الأولى التي توصلها المنظمة إلى المدينة منذُ آب/أغسطس عام 2015. لقد أدت محدودية فرص وصول المساعدات الإنسانية والتجارية إلى نقصٍ واضحٍ في الإمدادات الطبية والأدوية، وفقا للتقارير الواردة من منظمة أطباء بلا حدود ومن الأمم المتحدة.

- أجرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) الشريكة في الجهد الإنساني مع مكتب المساعدات الأمريكية الخارجية للكوارث التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وبالتعاون مع شركائها التنفيذيين، أنشطة مخصصة لتوفير سبل المعيشة والدخل وخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة العامة في مدينة تعز وعلى طول محيط القطاع المحاصر في المدينة، وذلك خلال الفترة ابتداءً من أواخر كانون الأول/ديسمبر 2015 وحتى منتصف كانون الثاني/يناير 2016، حيث قدمت اليونيسف خدمات الصحة والتغذية للأطفال والنساء الحوامل والمرضعات من خلال فرق صحية متنقلة، كما وفرت المياه الصالحة للشرب للنازحين والمجتمعات المستضيفة، وأرسلت التحويلات النقدية للأسر المستهدفة التي تعيش في ذلك القطاع المحاصر من مدينة تعز.

- أسفرت غارة جوية في 21 كانون الثاني/يناير عن مقتل ستة أشخاص على أقل تقدير، من بينهم سائق سيارة إسعاف من كادر منظمة أطباء بلا حدود، كما أصابت الغارة عشرات آخرين في محافظة صعدة وفقاً لتقرير صادر عن منظمة أطباء بلا حدود، التي ذكرت أيضاً أن أنشطتها الطبية في اليمن تعرضت بشكلٍ متتابع لأربعة هجمات على الأقل في غضون الأشهر الثلاث الماضية. ففي 10 كانون الثاني/يناير تعرض مستشفى شهارة المدعوم أيضاً من منظمة أطباء بلا حدود في صعدة إلى هجومٍ أسفر عن مقتل ستة أشخاص وإصابة سبعة على الأقل، غالبيتهم من الموظفين الصحيين والمرضى. ورداً على ذلك أفادت منظمة أطباء بلا حدود أنها تخطط لرفع طلب إلى اللجنة الدولية الإنسانية لتقصي الحقائق، لإجراء تحقيق مستقل حول الهجوم على مستشفى شهارة، مؤكدةً بشدة على أن المستشفيات والمرافق الصحية العاملة محمية بشكلٍ لا ريب فيه بموجب القانون الدولي الإنساني.

- وفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة (أوتشا)، أدت ظروف النزاع المستمر والقيود المفروضة على الاستيراد وانهيار الاقتصاد بالتزامن مع التدهور السريع في الخدمات الأساسية، إلى تعميق هوة الاحتياجات الإنسانية في اليمن. ومع ذلك تمكنت المنظمات الإنسانية رغم العوائق البيروقراطية وتحديات الوصول والقيود الأمنية، من إيصال المساعدات الإنسانية إلى 8.8 مليون نسمة على أقل تقدير في مختلف أنحاء محافظات اليمن البالغة 22 محافظة، وذلك خلال الفترة من آذار/مارس ولغاية كانون الأول/ديسمبر عام 2015، حيث تلقى ما يقدر بنحو 8 مليون فرد من إجمالي العدد المذكور خدمات الرعاية الصحية.

شؤون الأمن الغذائي وتوفير الأغذية

- تعاني 19 محافظة من بين إجمالي عدد محافظات اليمن البالغة 22 محافظة أزمة غذائية من المستوى الثالث IPC 3 أو حالة طارئة من المستوى الرابع IPC 4 وفقاً لمعايير التصنيف المرحلي المتكامل لحالة انعدام الأمن الغذائي، بحسب المعلومات المسجلة لغاية

أواخر كانون الأول/ديسمبر من قبل شبكة نظم الانذار المبكر بالمجاعة وبرنامج الأغذية العالمي. وبالرغم من أن المنظمات الإنسانية مستمرة في تقديم المساعدات الغذائية الطارئة للسكان المتضررين من النزاع، يبقى نطاق الاحتياجات المطلوبة خارج قدرة وإمكانية جهود الاستجابة الحالية في البلاد. وبهذا الصدد أفاد برنامج الأغذية العالمي أن جهات الاستجابة الفاعلة قدمت المساعدة للأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في 20 محافظة يمنية خلال الفترة مابين أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر عام 2015، ومع ذلك فقد بلغ معدل ما قدمته المنظمات الانسانية مجتمعة أقل من 40 بالمائة من حجم الاحتياجات الغذائية المطلوبة للسكان المتضررين من انعدام الأمن الغذائي. وخلال نفس السقف الزمني آنف الذكر، لم يكن بمقدور المنظمات الإنسانية سوى تقديم 10 بالمائة فقط من حجم الاحتياجات الغذائية المطلوبة في كلٍ من المحافظات لحج ومأرب وصنعاء وتعز، نظراً لحالة انعدام الأمن الشديدة والعقبات الكبيرة التي تعيق جهود التوصيل.

- أفادت تقارير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن واردات الأغذية التجارية قد انخفضت لحوالي 470,000 طن متري خلال كانون الأول/ديسمبر، ما يمثل هبوطاً بنحو 20 بالمائة بالمقارنة مع مستوى الواردات لشهر تشرين الثاني/نوفمبر. وبالرغم من هذا الانخفاض، تعتبر واردات كانون الأول/ديسمبر متقاربة على نحوٍ ما لمستوى ما قبل الأزمة، كما أن نسبة توافر المواد الغذائية المتاحة قد ارتفعت في بعض الأسواق خلال النصف الثاني من الشهر المذكور. وبينما شهدت بعض الأسواق زيادة في توافر المواد الغذائية، فقد بقيت السلع الأساسية شحيحة في العديد من المناطق، خاصةً في المحافظات المتضررة بشدة من النزاع في كلٍ من البيضاء، الجوف، مأرب، صعدة وتعز، وفقاً لبيانات برنامج الأغذية العالمي.

- بالرغم من انخفاض معدل السعر الوطني لدقيق القمح بنسبة أكثر من 20 بالمائة خلال كانون الأول/ديسمبر بالمقارنة مع تشرين الثاني/نوفمبر، يُشير برنامج الأغذية العالمي إلى أن الأسعار الوطنية لا تزال أعلى من مستويات ما قبل الأزمة، بسبب القيود التي تقف بوجه إمكانيات الوصول وانعدام الأمن، وشح الوقود الذي يَحِدُ من جهود نقل المواد الغذائية إلى الأسواق المحلية. وبالتزامن مع ذلك ونظراً لانخفاض معدل فرص العمل وتعطل أنظمة الرعاية الاجتماعية فقد تراجعت القوة الشرائية للأسر، مما أدى إلى تفاقم حالة انعدام الأمن الغذائي بالنسبة للعديد من الأُسر، وفقا لشبكة نظم الانذار المبكر بالمجاعة.

- ساهمت ظروف الطقس السيئة بالتزامن مع انخفاض مقومات الزراعة مثل الأسمدة والوقود والبذور الزراعية، في هبوط المعدل المتوقع لإنتاج الأغذية المحلية بنسبة 30 في المئة، وفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، وهي احدى المنظمات الشريكة لمكتب المساعدات الأمريكية الخارجية للكوارث التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. إضافةً لما تقدم تتوقع منظمة الفاو أن الثروة السمكية في المحافظات الساحلية قد تشهدُ انخفاضاً في الانتاج بنسبة تتراوح مابين 50 إلى 75 بالمائة، نتيجةً للعوامل المؤثرة الناجمة عن الصراع. وتحذر هذه الوكالة الأممية من أن انخفاض الإنتاج الزراعي والثروة السمكية من شأنه أن يقلل إلى حدٍ كبير من نسبة توفر المواد الغذائية المنتجة محلياً.

- نفذت منظمة اليونيسف عملية استقصاء ضمن منهاج (الرقابة والتقييم القياسي للإغاثة والظروف الانتقالية) في الفترة مابين آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر عام 2015، لمسح وتقييم مستوى انتشار سوء التغذية الحاد وسوء التغذية الحاد الوخيم بحسب المعايير الدولية، بين الأطفال دون سن الخامسة في كلٍ من المحافظات عدن، البيضاء، الحُديدة، حجة ولحج. وتشير نتائج الاستطلاع إلى أن بعض المناطق في ثلاث محافظات هي عدن وحجة والحُديدة، قد تجاوزت في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر عتبة الطوارئ المحددة لسوء التغذية من قبل منظمة الصحة العالمي (WHO)، وهي 15 بالمائة، حيث بلغت نسبة سوء التغذية الحاد في المحافظات الثلاث على التوالي حوالي 19 و 21 و 31 بالمائة. وأظهرت تقديرات منظمة اليونيسف في تشرين الثاني/نوفمبر عام 2015 أن حوالي 3 مليون مابين أطفال ونساء حوامل أو مرضعات في اليمن، هم بحاجة للعلاج بالتغذية أو خدمات التغذية الوقائية.

- وفَّرت منظمة اليونيسف تداخلات الرعاية الصحية والتغذية لأكثر من 50,000 شخص، من خلال حوالي 80 من الفرق المتنقلة في جميع أنحاء البلاد خلال الفترة الممتدة من 30 كانون الأول/ديسمبر وحتى 12 كانون الثاني/يناير، حيث وزعت الفرق المتنقلة التابعة لليونيسف ما يقرب من 5,000 عبوة غذائية من زبدة الفول السوداني (Plumpy'Nut) في كلٍ من المحافظات عدن وأبين وحضرموت ولحج وشبوة، للمساعدة في منع انتشار سوء التغذية، كما تخطط اليونيسف لتوفير العلاجات الغذائية خلال الأسابيع المقبلة لحوالي 5,700 طفل في جميع أنحاء المحافظات الخمس آنفة الذكر.

- تعمل إحدى الجهات الشريكة لمكتب المساعدات الأمريكية الخارجية للكوارث على تقديم الدعم للاحتياجات التغذوية للأطفال الصغار في محافظات أبين وعدن وشبوة، من خلال توفير العلاج لحالات سوء التغذية الحاد والتي تضمنت التغذية العلاجية لحوالي 200 طفل خلال الفترة ابتداءً من 1 إلى 15 كانون الثاني/يناير. إضافةً لذلك قدمت هذه الجهة الشريكة دورات توعية حول الصحة الإنجابية

والتغذية لأكثر من 100 من النساء في سن الإنجاب، ووفرت خدمات الرعاية لمرحلة ما قبل الولادة وبعدها إلى 320 من النساء الحوامل والمرضعات في محافظتي عدن وأبين.

- بالرغم من العقبات القائمة واستمرار حالة الانعدام الأمني في اليمن، تقدم منظمة اليونيسف الدعم من خلال التحويلات النقدية المباشرة للأُسر الضعيفة المتضررة في مدينتي تعز وصنعاء، فبواسطة التمويل المقدم من مكتب المساعدات الأمريكية الخارجية للكوارث، ساعدت منظمة اليونيسف أكثر من 9,000 أُسرة من خلال رفدها بالمساعدات النقدية لتلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية التي شملت كذلك شراء الأغذية، وفقاً للمعلومات الواردة أواخر كانون الأول/ديسمبر.

الشؤون الصحيَّةَ وخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة العامة

- نظراً لتصاعد وتيرة النزاع في اليمن، تُشير التقديرات الواردة أن ما يقدر بنحو 14.1 مليون نسمة يفتقرون إلى سبل وإمكانيات الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية، وفقاً لمنظمة الصحة العالمية الشريكة في الجهد الإنساني لمكتب المساعدات الأمريكية الخارجية للكوارث. وتحذر منظمة الصحة العالمية التابعة للأمم المتحدة من أن قدرات الرعاية الصحية ماضية في التدهور وسط حالةٍ متنامية من زيادة الاحتياجات، مشيرةً إلى أن حوالي 25 في المئة من المنشآت الصحية في البلاد هي خارج نطاق العمل، نتيجةً لما أحدثهُ الصراع من أضرار ونقص في الإمدادات الضرورية، مثل الوقود اللازم لتوليد الكهرباء والمستحضرات الصيدلانية والمعدات واللوازم الطبية. وتعاني المناطق الأكثر تضرراً من النزاع أوضاعاً خطيرةً للغاية، ففي محافظة صعدة تراجعت نسبة المرافق الصحية التي لا تزال عاملة هناك إلى أقل 40 بالمائة، وفقاً لمعلومات المجموعة المعنية بالشؤون الصحية، وهي هيئة تنسيقية للأنشطة الصحية الانسانية وتتألف من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية (NGOs) وغيرها من الجهات المعنية ذات العلاقة. وأشارت المجموعة المعنية بشؤون الصحة إلى أن المرافق الصحية التي لا تزال مفتوحة تتمتع بقدرات محدودة فقط بسبب نقص الإمدادات والموظفين، وشددت المجموعة على أن انعدام الأمن يحول دون قدرة المنظمات الإنسانية على تقديم المساعدات بشكلٍ منتظم. وتفيد تقارير منظمة الصحة العالمية المتواردة منذُ آذار/مارس عام 2015 بأن النزاع القائم قد الحق أضراراً أو دمر حوالي 100 مرفقاً صحياً، وأسفر على الأقل عن مقتل 25 شخصاً من العاملين في مجال الرعاية الصحية في اليمن.
- أدى التراجع في القدرات الصحية العامة بالتزامن مع تدهور خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة، إلى تزايد انتشار الأمراض المستوطنة مثل الإسهال الحاد وحمى الضنك والملاريا، بحسب المجموعة المعنية بالشؤون الصحية. وعلاوةً على ما تقدم، فلا يزال هناك خطرٌ متزايد من تفشي مرض شلل الأطفال وأمراض أخرى بسبب الاضطرابات والتعطيلات في أنشطة التحصين والوقاية.
- بدأت منظمة اليونيسف في 9 كانون الثاني/يناير جولة أخرى ناجحة ضمن حملة التطعيم الوطنية ضد مرض شلل الأطفال، تستهدف فيها أكثر من 5 مليون طفل ممن هم دون سن الخامسة، بضمنهم حتى الأطفال الذين يعيشون في المناطق التي يصعب الوصول إليها في تعز. ومن جانبٍ آخر، وصلت المساعدات الصحية المتمثلة بإمدادات اللوازم الطبية والعلاجات التي وفرتها منظمة الصحة العالمية إلى حوالي 7 مليون من الأشخاص المتضررين من النزاع في اليمن، وذلك بحلول يوم 20 كانون الثاني/يناير. وإضافةً لذلك، عملت منظمة الصحة العالمية ومن خلال سلسلة من حملات التحصين والوقاية على تطعيم نحو 5 مليون طفل ضد مرض الحصبة والحصبة الألمانية وشلل الأطفال. وتستمر منظمة الصحة العالمية مع شركاء آخرين من مكتب المساعدات الخارجية للكوارث بدعم المحافظات التي تضررت مؤخراً من تفشي حمى الضنك التي ينقلها البعوض، ويتمثل هذا الدعم من خلال تدريب العاملين في مجال الرعاية الصحية وتوزيع أطقم الاختبارات السريعة والأدوية، ومتابعة انتشار الأمراض وتنفيذ أنشطة حيوية لمكافحة البعوض.
- أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في 25 كانون الثاني/يناير برنامج طوارئ لإدارة النفايات الصلبة، يستهدف كل من مديريات القاهرة والمظفر وصالة في مدينة تعز. سيعتمد هذا البرنامج في عمله على توظيف 250 من الشباب المتضررين لمدة 30 يوماً، لجمع النفايات الصلبة لما يقدر بنحو 460,000 شخص. وبهذا الشأن تفيد تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن الصراع الدائر قد عطل بشكلٍ كبير خدمات التخلص من النفايات الصلبة في جميع أنحاء اليمن وخاصة في مدينة تعز، حيث أعاق القتال الكثيف على الأرض سبل النقل والمرور والحركة لعدة شهور.
- بهدف تحسين فرص الحصول على مياه الشرب المأمونة تعمل منظمة اليونيسف على دعم الشركات المحلية للمياه في خمس محافظات، لتوفير المياه لحوالي 1.4 مليون شخص. وتقدم منظمة اليونيسف أيضاً الوقود اللازم لتشغيل 28 مشروعاً ريفياً للمياه في ستِ مناطق من محافظة صعدة، مما وفَّرَ المياه لأكثر من 147,000 شخص خلال الفترة المحصورة بين أواخر كانون الأول/ديسمبر

وحتى منتصف كانون الثاني/يناير. ويعاني من مشكلة المياه ما يقدر بنحو 19.3 مليون شخص في اليمن، حيث تستدعي الحاجة إلى رفدهم بشكلٍ من أشكال المساعدة لتلبية احتياجاتهم من المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة العامة، وفقاً لمنظمة اليونيسف.

- تمكنت إحدى المنظمات غير الحكومية وبدعمٍ من مكتب المساعدات الأمريكية الخارجية للكوارث من إيصال 5.5 مليون لتر من المياه الصالحة للشرب إلى نقاط توزيع المياه في كلٍ من محافظات أبين وعدن ولحج، خلال الفترة الممتدة من 1 إلى 15 كانون الثاني/يناير. كما أقامت المنظمة المذكورة حوالي 70 من جلسات التوعية حول خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة العامة وتوضيح الطرق الصحيحة في غسل اليدين وغيرها من ممارسات النظافة الآمنة الأخرى، الأمر الذي وفَّرَ الفائدة والتوعية لأكثر من 2,420 شخص. وتعتزم هذه المنظمة الشريكة البدء خلال الأيام المقبلة بتوزيعات رزم مستلزمات النظافة التي ستستهدف 1,200 أُسرة في محافظة لحج.
- ويدعم مكتب المساعدات الأمريكية الخارجية للكوارث منظمة أخرى غير حكومية أيضاً، لتقديم خدمات الرعاية الصحية للسكان المتضررين من النزاع في كلٍ من محافظات عدن وأبين وشبوة، وذلك من خلال توفير الرعاية لحوالي 4,300 شخص وتطعيم ما يقرب من 200 طفل خلال النصف الأول من شهر كانون الثاني/يناير. إضافةً لذلك، قدمت هذه المنظمة غير الحكومية خدمات الرعاية الصحية لما قبل الولادة لأكثر من 300 من النساء الحوامل ونظمت دورات حول تنظيم الأسرة، غطت فائدتها حوالي 500 من النساء في محافظتي عدن وأبين.

جهود ومساعدات إنسانية أخرى

- أوصل مركز الملك سلمان للإغاثة في كانون الأول/ديسمبر 2015 حوالي 180 طن متري من المواد الغذائية وسلع الإغاثة، التي تضمنت الخيام والبطانيات، مما يوفر الفائدة لأكثر من 40,000 شخص في كلٍ من محافظات المهرة وحضرموت وشبوة وسقطرى، التي تضررت بسبب الإعصارين المداريين تشابالا وميغ في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر الماضي.
- أعلنت وزارة التنمية الدولية البريطاني (DFID) عن تقديم 10 مليون جنيه استرليني، ما يعادل حوالي 14.3 مليون دولار أمريكي، كتمويل إنساني لدعم توفير الإمدادات الطبية الأساسية والمساعدات الغذائية والبطانيات الحرارية الواقية، للسكان المتضررين من النزاع في اليمن. وبهذا الدعم الإضافي ترتفع مساهمة وزارة التنمية الدولية البريطانية للاستجابة الإنسانية في اليمن للعامين 2016/2015 إلى 85 مليون جنيه استرليني.
- بالاعتماد على التمويل الإضافي المقدم من صندوق قطر للتنمية، تخطط جمعية الهلال الأحمر القطري لتوسيع الدعم لمركز الجراحة والطوارئ في مستشفى الثورة العام بمدينة تعز. وكان مركز الجراحة والطوارئ في مستشفى الثورة قد استقبل وعالج خلال الأشهر الثلاث الماضية أكثر من 12,700 حالة، وأجرى أكثر من 1,900 عملية جراحية طارئة. ولقد أفادت جمعية الهلال الأحمر القطري أيضاً أنها تعتزم البدء في توفير أدوية الأمراض المزمنة والمستلزمات الطبية، واسطوانات الأوكسجين والوقود للمرافق الصحية في مدينة تعز خلال الأسابيع المقبلة.

*إجمالي التمويل الإنساني للعام 2015
بحسب تسلسل الجهات المانحة

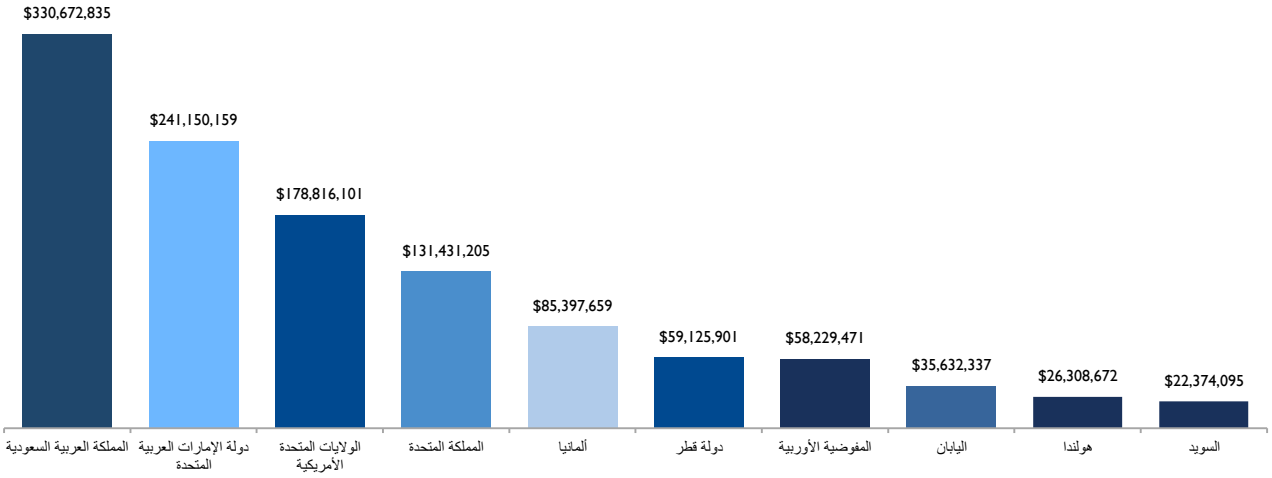

* بيانات أرقام التمويل المسجلة لغاية يوم 28 كانون الثاني/يناير 2016. جميع هذه الأرقام الدولية مسجلة وفقاً لخدمة التتبع المالي الخاصة بمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) وهي تعتمد على الالتزامات الدولية خلال السنة المالية الحالية، في حين تُسجل بيانات أرقام الحكومة الأمريكية وفقاً لها وهي تعكس التزامات الحكومة وفقاً للسنة المالية 2015، التي بدأت في 1 تشرين الأول/أكتوبر عام 2014 وانتهت في 30 أيلول/سبتمبر عام 2015.

إحاطة موجزة

- أثَّرَ الصراع الذي اندلع بين قوات حكومة الجمهورية اليمنية وقوى المعارضة الحوثية في جهة الشمال وبين الجماعات المنتسبة لتنظيم القاعدة وقوات الحكومة اليمنية أيضاً في الجنوب، خلال الفترة منذُ عام 2004 ولغاية مطلع العام 2015، أثَّرَ على حياة أكثر من 1 مليون شخص، وأحدث موجات تهجير ونزوح سكاني متكررة في شمال اليمن، مما أدى إلى خلق أزمة احتياجاتٍ إنسانية. إن القتال الدائر بين القوات العسكرية للحكومة اليمنية والجماعات القبلية والجماعات المقاتلة المسلحة منذُ عام 2011، قد حدَّ من قدرة الحكومة اليمنية على توفير الخدمات الأساسية والاحتياجات الإنسانية المتزايدة في صفوف السكان الفقراء المغلوب على أمرهم. كما أدى توسع قوات الحوثيين خلال العامين 2014 و 2015 إلى تجديد وتصاعد النزاع وحالات النزوح، الأمر الذي زادَ من تفاقم الأوضاع الإنسانية المتدهورة في الأساس.
- أطلق التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية في أواخر آذار/مارس 2015، حملة غاراتٍ جوية ضد قوات الحوثيين والقوات المتحالفة معهم لإعاقة ووقف توسعهم نحو الجنوب. لقد أوقع الصراع الدائر ضرراً في البنية التحتية العامة وشلَّ الخدمات الأساسية وأحدث موجة نزوحٍ سكانية عارمة، وقلَّصَ مستوى الواردات التجارية إلى جزءٍ يسير من المعدلات المطلوبة للحفاظ على معيشة السكان اليمنيين. وتعتمد البلاد على عجلة الاستيراد بنسبة 90 بالمائة فيما يتعلق بتغطية احتياجاتها من الحبوب (القمح) وغير ذلك من مصادر الغذاء.
- تركت ظروف تصاعد وتيرة الصراع بالتزامن مع عدم الاستقرار السياسي الذي طال أمده والأزمة الاقتصادية الناجمة عن ذلك، إلى جانب ارتفاع أسعار الوقود والغذاء والزيادة الكبيرة في معدلات البطالة، تركت كل هذه الظروف مجتمعة حوالي نصف سكان اليمن البالغ عددهم 26 مليون نسمة في حالةٍ من انعدام الأمن الغذائي، إلى جانب 6 ملايين آخرين بحاجة إلى مساعداتٍ غذائيةٍ طارئة.
- استضافت اليمن في أوائل عام 2015 حوالي 248,000 فرد مابين لاجئين وعدد كبير من الرعايا من جنسيات مختلفة، غير أن التصعيد في الأعمال العدائية قد أسفر عن موجة نزوح داخلي لنحو 2.5 مليون شخص في اليمن، الأمر الذي دفع المنظمة الدولية للهجرة إلى تنظيم عمليات إجلاء واسعة النطاق لنقل الرعايا من ذوي الجنسيات المختلفة إلى خارج اليمن. وتجدر الإشارة إلى ان تقلبات الوضع الراهن تحول دون حصول وكالات الإغاثة على معلومات ديموغرافية دقيقة وشاملة.
- جدد السفير الأمريكي ماثيو تولر في 12 تشرين الأول/أكتوبر 2015، الإعلان بأن اليمن يواجه كارثة خلال السنة المالية 2016، نتيجةً لاستمرار مشكلة الاحتياجات الإنسانية الناجمة عن حالة الطوارئ المعقدة وتأثير الأزمات السياسية والاقتصادية في البلاد على السكان الضعفاء المعرضين للخطر.

التمويل الإنساني الذي قدمتهُ الحكومة الأمريكية استجابةً لليمن خلال السنة المالية 2015[1]

الشريك التنفيذي	النشاط	الموقع	المبلغ
مكتب المساعدات الأمريكية الخارجية للكوارث/الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID/OFDA)[2]			
الشركاء التنفيذيين	الزراعة والأمن الغذائي، اصلاح أنظمة السوق والانتعاش الاقتصادي، الصحة، التغذية، سياسة إدارة المخاطر والتدريبات المتعلقة بذلك، خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة العامة	المحافظات: أبين، عدن، عمران، الحُديدة، الجوف، حجّة، أب، ريمة، صنعاء، صعدة، تعز	$ 27,895,625
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)	شؤون الزراعة والأمن الغذائي	على مستوى البلاد كافة	$ 500,000
المنظمة الدولية للهجرة (IOM)	الصحة، تنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة المعلومات، الدعم اللوجستي وإمدادات الإغاثة، الحماية، شؤون الملاجئ والتوطين، خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة العامة	المحافظات: أبين، الضالع، عدن، لحج، صنعاء، شبوة	$ 5,000,000
مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)	تنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة المعلومات	على مستوى البلاد كافة	$ 2,750,000
منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)	الصحة، الدعم اللوجستي وإمدادات الإغاثة، التغذية، الحماية، الملاجئ والتسكين، خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة العامة	على مستوى البلاد كافة	$ 15,006,600
برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة (WFP)	الدعم اللوجستي وسلع وإمدادات الإغاثة	على مستوى البلاد كافة	$ 2,000,000
منظمة الصحة العالمية (WHO)	الصحة	على مستوى البلاد كافة	$ 8,000,000
	تكاليف دعم البرامج		$ 877,419
إجمالي تمويل مكتب المساعدات الأمريكية الخارجية للكوارث/الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID/OFDA)			**$ 62,029,644**
مكتب الغذاء من أجل السلام/الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID/FFP)[3]			
الشركاء التنفيذيين	توفير بطاقات وقسائم الأغذية، الصحة، التغذية	المحافظات: ذمار، إب، لحج، ريمة، صنعاء، تعز	$ 14,814,528
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)	أطعمة جاهزة للاستخدام العلاجي	في 10 محافظات	$ 1,661,579
برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة (WFP)	59,940 طن متري من المساعدات الغذائية الطارئة وفق البند الثاني لقانون الغذاء من أجل السلام	في 19 محافظة	$ 55,010,350
إجمالي تمويل مكتب الغذاء من أجل السلام/الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID/FFP)			**$71,486,457**
إجمالي التمويل الإنساني المقدم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية استجابةً لليمن خلال السنة المالية 2015			**$ 133,516,101**

مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية (STATE/PRM)			
الشركاء التنفيذيين	المساعدات الغذائية، الصحة، الدعم اللوجستي وتوفير إمدادات الإغاثة، خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة العامة	على مستوى البلاد كافة	$ 10,800,000
المنظمة الدولية للهجرة (IOM)	الصحة، الدعم اللوجستي وتوفير سلع وإمدادات الإغاثة	جيبوتي والصومال	$ 6,000,000
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)	الصحة، الحماية، الملاجئ والمخيمات، خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة العامة	على مستوى البلاد كافة	$ 22,400,000
		جيبوتي والصومال	$ 6,100,000
إجمالي تمويل مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية (STATE/PRM)			**$ 45,300,000**
إجمالي التمويل الإنساني المقدم من الحكومة الأمريكية استجابةً لأزمة اليمن خلال السنة المالية 2015			**$ 178,816,101**

[1] سنة التمويل تُشير إلى تاريخ التعهد أو الالتزام وليس اعتماد الأموال وتخصيصها.
[2] تمثل أرقام إجمالي التمويل من الحكومة الأمريكية المبالغ الملتزم بها من قبل الحكومة ولغاية يوم 30 أيلول/سبتمبر عام 2015.
[3] القيمة التقديرية لحجم المساعدات الغذائية.

معلومات عامة عن التبرع

- إن الطريقة الأكثر فاعلية التي يمكن أن يعتمدها الناس للمساعدة في جهود الإغاثة، تتمثل في مساهمتهم بتقديم التبرعات النقدية إلى المنظمات الإنسانية التي تقوم بتنفيذ عمليات الإغاثة. وهناك قائمة من المنظمات الإنسانية التي تستقبل التبرعات النقدية للاستجابة للكوارث الطبيعية في جميع أنحاء العالم. ويمكن الإطلاع عليها في الموقع الالكتروني التالي: www.interaction.org
- تُشجع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية التبرعات النقدية لأنها تسمح للمهنيين المعنيين بشراء المواد المطلوبة بالضبط وحسب الحاجة (وهذا ما يحدث غالباً في المناطق المتضررة)، مما يؤدي إلى تخفيف العبء على الموارد الشحيحة (مثل طرق المواصلات وأوقات العاملين ومساحات التخزين) حيث يمكن نقل الأموال بسرعة ودون الحاجة إلى دفع تكاليف نقل، فضلاً عن دعم اقتصاد المنطقة المنكوبة وضمان تقديم المساعدة الملائمة بيئياً وغذائياً وثقافياً.
- يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات أدناه:

- مركز معلومات الكوارث الدولية في الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية: www.cidi.org أو الاتصال على 1.202.821.1999+
- يمكن الاطلاع على معلومات أنشطة الإغاثة للمجتمع الإنساني في الموقع الالكتروني التالي: www.reliefweb.int

تظهر نشرات مكتب المساعدات الأمريكية الخارجية للكوارث/ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID/OFDA) على الموقع الرسمي للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، أدناه:

http://www.usaid.gov/what-we-do/working-crises-and-conflict/responding-times-crisis/where-we-work